

مجلة

المؤرخ العربي

رئيس التحرير
الدكتور حسين أمين
الأمين العام
لاتحاد المؤرخين العرب

العدد السابع

مجلة تصدرها
الأكاديمية العراقية لاتحاد المؤرخين العرب
بغداد - العراق

طبع العدد على نفقة جامعة قارون في جمهورية مصر العربية

تقارير القناصل البريطانيين في جدة كصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل العشرين .

دكتور صالح العمرو

جامعة الرياض
قسم التاريخ / كلية الآداب

لقد كان هناك في جدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل العشرين أكثر من قنصل يمثل دولة أجنبية ولكنه يبدو أنهم لم يلعبوا نفس الدور الذي لعبه قناصل بريطانيا من حيث اهتمامهم في المنطقة بل وتدخلمهم في شئونها الداخلية في أكثر من مناسبة . كانت بريطانيا دولة استعمارية ولها مصالح في مناطق كثيرة من الجزيرة العربية ولذلك فانه كان يهتمها أن تعرف ما يجري في محيط القنصلية بل حتى في المناطق المجاورة أو البعيدة مثل نجد وعسير وحائل واليمن ما أمكن ذلك . والقناصل وهم يعرفون هذه الرغبة لم يألو جهدا في الكتابة عن كل ما رأوه وسمعوا عنه من أحداث وما وصل اليهم من معلومات وسواء كان لهذه المعلومات علاقة مباشرة بالمصالح البريطانية أو كانت على غير ذلك .

ان اهتمام بريطانيا في الجزيرة العربية يعود الى أكثر من عامل : فموقعها الاستراتيجي على الطريق الى الهند أعطاها أهمية لا يمكن تجاهلها ، وأول من لفت نظر البريطانيين الى هذه الأهمية هم الفرنسيون عندما استولوا على مصر وأخذوا يحاولون إقامة علاقات بينهم وبين بعض امراء غرب الجزيرة العربية (١) . ولو أن بريطانيا تنبته الى مخططاتهم فأحبطتها في مهدها بل وأخرجتهم من مصر ، الا أن الامر لم

يته عند ذلك الحد ، فظهور محمد علي باشا - حاكم مصر والموالي
لفرنسا - على مسرح الأحداث في الجزيرة العربية وأطماعه التوسعية
فيها قادت الى اصطدامه ببريطانيا التي حاولت في بادىء الامر تحديد
مناطق النفوذ معه ولكن عندما لم يحدث شيء من هذا بسبب أطماعه
اللامحدودة كان لا بد لها من فعل شيء يوقفه عنده فنصبت من نفسها
حاميا لمصالح السلطان ضد تابعه الخارج عليه الى أن أدى الامر في الأخير
الى دخولها معه في حرب كان من بين نتائجها تجريدته من جميع ممتلكاته
في الجزيرة العربية ما عدا الشريط الساحلي الممتد من الوجه الى
العقبة والذي ظل بصفة عامة تحت الحكم المصري حتى نهاية القرن
التاسع عشر (٢) .

أما العامل الثاني الذي حدا ببريطانيا في أن تهتم بالجزيرة العربية
فهو عامل اقتصادي ، فوائىء البحر الأحمر المؤدية الى الهند كانت
مهمة للسفن البريطانية التي تجد فيها الملجأ والوقود اضافة على ما
تقوم به معها من تجارة رائجة . فمثلا قدرت قيمة الواردات الى جدة
وحدها في سنة ١٩٠٧ بمليونى جنيه استرليني وكان نصف هذه الواردات
من الهند كما قدر أن ربح هذه التجارة كانت بيد رعايا بريطانيين . وأما
العامل الأخير والأهم فهو أن بريطانيا وهي تحكم ملايين المسلمين في الهند
وفي غيرها كان لها اهتمام خاص بما يجري في البلاد الاسلامية المقدسة ،
ففي كل سنة يأتي من مناطق تحت نفوذها الآلاف من المسلمين لتأدية
فريضة الحج ، هذا اضافة على وجود جالية اسلامية كبيرة من رعايا
فريضة الحج ، هذا اضافة على وجود جالية اسلامية كبيرة من رعاياها
تقيم في هذه البلاد بصفة دائمة وتزاول مختلف الأعمال . لذا كان لا بد
لها من ممثل في هذه البلاد لكي يرعى شئونهم ويسعى لدى السلطات
المحلية من أجل ايجاد كل ما من شأنه ضمان سلامتهم وأمنهم وحفظ
حقوقهم (٣) .

لقد كان حق تعيين من سيقوم برعاية المصالح البريطانية حتى سنة

١٨٢١ في جدة محصورا بيد شركة الليفانت The Levant Company

ولذلك فانه مسئول امامها وليس امام وزارة الخارجية التي ليس لها سلطة مباشرة عليه . هذا الوضع تغير بعد انحلال الشركة سنة ١٨٢١ م فأصبح القنصل يتعين من قبل شركة الهند الشرقية East India Company ولكنه مسئول امام وزارة الخارجية ومرتبط بها لا بالمصدر الذي عينه . على أن ذلك لم يستمر طويلا فبعد مدة وجيزة من مقتل المستر بيچ Page ممثل الشركة والذي يشغل في نفس الوقت منصب نائب القنصل أثناء اضطرابات حدثت في جدة سنة ١٨٥٨ م - صار تعيين القناصل وعزلهم ومسئوليتهم تنحصر في يد وزارة الخارجية (٤) .

لقد قام بتمثيل بريطانيا في جدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الاولى واحد وعشرون قنصلا أو نائب قنصل تركوا حصيلة وافرة من المعلومات القيمة عبر تقاريرهم التي كانوا يرسلونها - ما عدا في بعض الحالات القليلة * - الى سفرائهم في العاصمة العثمانية ، هذه المعلومات كانت عبارة عن سجل لما كان يجري في منطقة الحجاز - وفي المناطق المجاورة بدرجة أقل - من أمور سياسية واقتصادية واجتماعية . وبما أنني لن أستطيع في بحث صغير كهذا أن استعرض اسماء وأعمال جميع هؤلاء القناصل ، لذا فسوف اقتصر في كتابتي على اعطاء نماذج من تقارير اولئك الذين اتسمت كتاباتهم بالشمول وتنوع المواضيع ووفرة الانتاج . على أنه يجب أن لا يقلل هذا من شأن الآخرين والذين حفلت تقاريرهم بالعديد من الحقائق التي لا غنى عنها في نظري - لمن يريد ان يكتب عن المنطقة وفي هذه الفترة .

كان على رأس هؤلاء القناصل ومن أنشطهم جيمز زوهراب Jamez Sohrab الذي عين قنصلا لبريطانيا في جدة في الفترة ما بين

* في بعض الحالات القليلة ارسل القناصل تقاريرهم رأسا الى وزير الخارجية في لندن كما هو واضح من بعض الامثلة التي سنسوقها في هذا البحث .

الخامس من اكتوبر سنة ١٨٧٨ ، والأول من يوليو سنة ١٨٨١ (٥) . فعلى الرغم من قصر المدة التي أقامها هذا القنصل في جدة الا أنه أرسل الى سفارته تقارير كثيرة تطرقت الى مواضيع شتى كان لبعضها مساس مباشر بمهمته ومصالح دولته ، ولا صلة واضحة لمصالح دولته في بعضها الآخر . ففي الثاني عشر من شهر مايو سنة ١٨٧٩ أرسل زوهراب تقريرا الى السفير البريطاني في استانبول أوستن لايارد Austin Layard يحدثه فيه عن ميناء جدة وأنها الميناء التجاري الرئيسي للحجاز وأن فيها تجارة رائجة تزيد قيمتها عن ثلاثة ملايين جنيه استرليني . وقد تشكى القنصل في تقريره هذا بقوله أنه رغم هذه الأهمية وكونها مقر الإقامة لقناصل ثلاث دول كبرى الا أن حاكم الحجاز لم يقم حتى بزيارتها ولذا فان ادارة شئونها تركت بيد القائم مقام كما أنيط أمر المحافظة على أمنها بوحدتين صغيرتين من المشاة لا يتجاوز عدد أفرادهما على المائة والعشرة رجال (٦) .

وفي تقرير آخر أرسله زوهراب الى نفس السفير في السابع من يوليو سنة ١٨٧٩ م تحدث القنصل عن مركز السلطان ودولته في الحجاز فأكد أن السلطات التركية في محاولتها للمحافظة على سلطتها هناك تواجه العديد من المصاعب . على رأس هذه المصاعب كون هذه السلطات تعيش بين شعب متوحش ، مثير للقلق ، ويناصبها العداء من غير أن تمتلك الوسيلة لقمعهم أو اجبارهم على مراعاة النظام فلا يوجد في الحجاز - على حد قول القائم مقام له - الا أربع كتائب من المشاة . لذا فليس غريبا أن ينعدم الأمن في جميع أنحاء البلاد وان يكون الاعتداء على القوافل والمسافرين من الامور التي تحدث كل يوم . وقد أوضح القنصل أن الرشاوي وحدها هي التي تجعل البدو يقبلون بذلك الظل الخافت للسيادة العثمانية التي توجد في الحجاز ، فهناك مبالغ طائلة تمنح للاشراف والمشائخ ومقادير من الحبوب توزع على سكان القرى اضافة الى ما يصل الحجاز من هبات تدخل تحت ستار الدين . ان هذه المصروفات تكلف الحكومة

التركية في السنة ما يزيد على خمسمائة ألف جنيه استرليني • مقابل ذلك فإن الحكومة التركية لا تحصل على أي شيء بسبب كون الحجاز مستثنى من كل من الضرائب والتجنيد ، ولذا فإن هذه المنطقة لا تتميز بكونها عديمة الفائدة للسلطان فحسب بل انها تشكل عبئا ثقيلا على موارد الامبراطورية • وفي نهاية التقرير يذكر القنصل أنه بالامكان تغيير وضع المنطقة الى ما فيه فائدة الدولة العثمانية لو أن الاخيرة قامت بأحكام سيطرتها عليها وأجبرت السكان على أن يتحملوا نصيبهم من الضرائب بدلا من الدفع لهم لشراء هدوئهم (٧) •

وفي تقرير عن ضرورة انشاء تمثيل قنصلي لبريطانيا في منطقة البحر الاحمر أشاد زوهراب بالأهمية الكبرى للمنطقة البريطانية ومستعمراتها وخاصة الهند كما أشاد بالأهمية التجارية التي تحتلها هذه المنطقة وعلى رأسها ميناءي جدة والحديدة وقد أعطى في هذا التقرير دراسة شاملة للتواحي التجارية والسياسية وتجارة الرقيق في المنطقة ، كما اعطي تقريرا لعدد رعايا بريطانيا هناك • كذلك أوضح أن الدلائل كلها تؤكد أن لدول كبرى مثل المانيا وفرنسا وايطاليا مطامع في المنطقة • ثم تعرض بعد ذلك في تقريره الى مواضيع أخرى مثل أهمية الحجاز والأماكن المقدسة بصفة عامة ولبريطانيا بصفة خاصة ، نظرة السكان من بدو وحضر الى ادعاءات السلطان بالخلافة ونظرتهم للاتراك ككل ، علاقة الشريف عبد المطلب بتركيا ومدى الصلاحيات التي في يده ونظرة كل منه والسلطان الى الآخر (٨) • على أن زوهراب لم يجعل تقاريره وقفا على السفير في استانبول وانما ارسل البعض الى وزير الخارجية الماركيز ساليزبري The Marquiz of Sallsbury هذه التقارير واحدا أرسله في الثاني عشر من مارس سنة ١٨٧٩ م عن شريف مكة الحسين بن محمد بن عون مينا فيه مركزه الديني واستعداده المطلق لاستخدام مركزه هذا في أي أمر من شأنه خدمة الحكومة والمصالح البريطانية شريطة ألا يضر ذلك بمصالح السلطان وأن تكون الاتصالات معه تتم بصورة سرية ولا يعلم بها أحد حتى الحكومة التركية حسب استنتاج القنصل (٩) •

وفي تقرير آخر الى وزير الخارجية كتب زوهراب عن مجيء والي
الحجاز حالت باشا الى جدة وأن هذه الزيارة تمت بعد خطاب أرسله اليه
بهذا الخصوص . وقد أفاد في تقريره أن زيارته لجدة كانت مفيدة وأن
الوالي نفسه اقتنع بأنها كانت ضرورية . وذكر أنه عقد مع الوالي مباحثات
مطولة وأن الأخير أخبره بأنه فوجيء بحالة الاضطراب واللاانظام اللذين
كانا يسودان الجهاز الاداري في جدة ، وان هذا الامر لا يمكن اصلاحه
الا بتعيين أناس مؤهلين هناك . وقد شملت المباحثات نقاط أخرى أثارها
القنصل تخص جدة منها تنظيم وتدعيم قوة الشرطة وتنظيف المدينة
والحجر الصحي والمرسى والاهتمام بمصادر المياه وايجاد مجالس قضائية
مناسبة وايقاف تجارة الرقيق . وقد بين الوالي للقنصل أنه لا يستطيع
تنفيذ هذه الرغبات جميعها في آن واحد بل انه لن ينفذ أي منها في الحال
ولكنه وعد بأنه سيولي جميع هذه النقاط اهتمامه (١٠) .

لم تقتصر تقارير زهرا ب كلها على الامور التي كان معاصرا لها وانما
كتب عن أحداث سبقته بأكثر من نصف قرن . ففي تقرير مطول بلغ
احدى وعشرين صفحة أرسله لوزير خارجيته سالي زبري كتب عن تاريخ
اشراف مكة منذ سنة ١٨٢٣ ، فصّل فيه عن الخلافات التي كانت تنشب
بين الأشراف من ذوى زيد وعون ، هذه الخلافات التي كثيرا ما قادت الى
مجازر راح ضحيتها الكثير من أفراد الاسرتين . وقد أوضح كيف كانت
الشرافة تنتقل من أسرة الى أخرى وموقف الحكومة التركية غير الثابت
نحو الاسرتين . ثم تطرق بعد ذلك الى موقف كل من الاسرتين تجاه
بريطانيا مؤكدا أن أسرة عون لا تنظر دوما الا بعين الود والصدقة
للحكومة البريطانية على عكس أسرة زيد المناصبة للبريطانيين العداء ،
ذلك الموقف الذي تمثل في شريفهم عبد المطلب . لقد كان زوهراب يكره
عبد المطلب كرها شديدا لذا فلا عجب أن يصفه في تقريره هذا بالغير
والتعصب والسوء في كل شيء ، بل انه في الحقيقة جرده من كل الصفات
الانسانية آملا في أن يستطيع اقناع وزير خارجيته للتدخل في منع
تعيينه للشرافة للمرة الثالثة . ولكي يؤكد وجهة نظره فيما يقوله عن

عبد المطلب فقد أكد لوزير خارجيته أن هذه هي نظرة جميع المسؤولين في الحجاز وعلى رأسهم الوالي وقائمقام جدة اللذين توسلا اليه لكي يمنع عنهم وقوع هذه الكارثة . وكان يمتدح ذوى عون ويحذ تولية أحدهم مذكرا الوزير بما قدموه من خدمات جليلة لبريطانيا (١١) .

من القناصل الذين زودونا بالعديد من التقارير القيمة المستر توماس جايجو Thomas Jago الذي شغل منصب القنصلية في الفترة ما بين سبتمبر ١٨٨٣ ويوليو ١٨٨٨ . ففي تقرير أرسله في الخامس من مارس ١٨٨٤ م الى سفيره في استانبول ايرل دوفرين The Earl of Dufferin فكر أنه لم ير الوالي عثمان باشا في جدة طيلة المدة التي كان القنصل قد أقامها في جدة والتي تقارب الستة أشهر . بعد ذلك تحدث عن سلطات الوالي الواسعة التي يمارسها على جميع الامور صغيرها وكبيرها وسواء كانت ادارية وعسكرية أو اقتصادية وأنه قضى على سلطات قائمقام جدة الذي صار يرجع اليه في كل شيء . لقد صار الوالي الذي يشغل في نفس الوقت منصب القائد الاعلى للجيش يتصرف في امور كانت في السابق من اختصاص الشريف الذي لم يبق له من سلطة الا تلك التي تدور حول شئون القبائل البدوية بما يدخل في ذلك من حفظ لأمن الطرق وحل خلافاتهم . اما بخصوص القبائل البدوية فانهم على الرغم من كونهم يرتبطون برباط الندم والزواج مع زعماء مكة والمدينة ، الا أن هذه الروابط تزعزعت في السنوات الاخيرة بسبب ما تعرض له هؤلاء البدو من ظلم على يد الأشراف الامر الذي أدى بالتالي الى تلاشي تلك الروابط التي جمعتهم في سبيل مصالحهم المشتركة ضد الدولة الحاكمة . ان هؤلاء البدو يعتمدون غالبا في معيشتهم على ما يحصلون عليه مقابل سماحهم لمروور الحجاج عبر أراضيهم في موسم الحج، وما يحصلون عليه من اعانة سنوية من الدولة - عينية ونقدية تقدر قيمتها بحدود خمسة وثلاثون الف جنيه استرليني - من أجل حمايتهم لطرق مكة والمدينة . وقد حصل البدو على هذه الاعانة لأول مرة من محمد علي بعد استيلائه على الحجاز ولو أن الدولة العثمانية استمرت

تدفعها لهم الا أن السلطات المحلية لا تعطيهم جميع ما قرر لهم فلا يصلهم تقريبا الا نصفها . لقد أعطى في تقريره هذا أيضا بعض المعلومات عن قبيلتي حرب وعتيبة ، مواقع القبيلتين واعداد أفرادهما ، وعلاقة هاتين القبيلتين ببعض وعلاقتها بالدولة العثمانية ، كما بين أن ما يدعى بثورة البدو التي حدثت في سنة ١٨٨٣ كانت باتحاد القبيلتين ضد السلطات المحلية . وأكد ثانية على سلطات الوالي الواسعة وأنه استطاع بعد مدة قصيرة من مجيئه الى الحجاز ان يقلم سلطات الشريف عبد المطلب وبالتالي عزله عن الشرافة ، وبما أن الشريف الجديد عون الرفيق يعرف مدى قوة مركز الوالي لذا فانه لم يحاول أن يستعيد السلطات التي كانت أحيانا لسابقه . ويذكر أن الشريف الجديد وهو يعرف مدى كره السلطات التركية للقضية البريطانية لذلك فانه يحرص على الابتعاد عنها خوفا من أن يتهم بأن له صلات بها . وقبل نهاية التقرير تطرق الى الجيش التركي في الحجاز ، أعداده وكفاءته مبينا أن الكثير من أفراده جيء بهم من سجون سوريا وفلسطين لتحملهم جو الحجاز الحار ولتأديبهم ، كما تطرق الى ميزانية الحجاز (١٢) .

وفي تقرير آخر كتب جايجو بالتفصيل عن مصادر الدخل والضرائب في ولاية الحجاز ضمنه معلومات كثيرة عن مواضيع شتى من ضمنها نبذة عن تاريخ الاشراف والغزو السعودي للحجاز واستيلاء محمد علي عليها الذي أدى الى اضعاف مركز الشريف . وقد امتدح في تقريره هذا الشريف عبدالله بن محمد بن عون وأعطى وجهة نظره عن أسباب عزل الشريف عبدالمطلب ، كما تحدث عن المخصصات التي تدفعها الدولة العثمانية للاشراف والبدو وسكان المدن . ولكن من أهم المواضيع التي كتب عنها القنصل بالتفصيل في هذا التقرير هي مصادر الدخل في الحجاز، من أين تأتي ، مفردا لكل من جدة ومكة باب على حدة . وقد قدر أن مجموع دخل الشريف لوحده يبلغ أربعة وثلاثون ألف ومائتان وثمانون جنيه استرليني (١٣) .

أما « آرثر البان » Orthur Alban الذي جاء الى جدة ليقوم بأعمال القنصل في سنتي ١٨٨٥ م ، ١٨٨٦ م فقد أرسل الى سفارته عدة تقارير كان من أهمها ذلك الذي كُتب في الثالث من أغسطس سنة ١٨٩٦ م ، والذي تحدث فيه عن سلطات الشريف عون الرفيق الواسعة والمؤيدة من جانب السلطان في استانبول ، وأن هذا قاد الى زيادة طغيانه وفساده اللذين تقاسى منهما جميع الطبقات في الحجاز ، كما أن جميع الولاة الذين حاولوا وضع حد لاستهتاره كان جزاؤهم عزاهم . لقد ذكر القنصل أن من سوء حظ هذه الولاية أن الوالي الحالي أحمد راتب باشا عندما جاء الى الولاية كان يعرف مدى سلطة الشريف وفساده ولذلك فقد كان عليه اما أن يسايره ويجاريه أو يستعد للابعاد عن مركزه . وقد اختار السبيل الاول له طريقا ولذلك فقد أصبحت حالة الولاية ليس لها نظير بين الولايات الاخرى اذ بدلا من رئيس واحد للولاية كما هي العادة في جميع الولايات فان هناك في الحجاز رئيسين ، كل معه زمرة من التابعين الذين لا بد من اشباع رغباتهم وارضاء نهمهم . ان الرأي العام في الحجاز قد يتباين حول محاسن ومساوىء الولاة السابقين ولكن بالنسبة لأحمد راتب باشا فليس هناك مجال للخلاف اذا أن الكل مجمع على أنه أسوأ وأفسد والي عرفه الحجاز خلال السنوات العشرين الماضية على الاقل . وقد أسهب القنصل في تقريره هذا في تعداد مساوىء الوالي التي شملت جميع الناس تقريبا كما بين عدم جدارته لما انيط به من مسئولية واهماله لاعماله الرسمية ، كما عدد مساوىء الشريف عون وأوضح الحالة السيئة التي انحدر اليها الوضع من جميع النواحي في عهد الاثنيين . كما أعطى فكرة عن الشريف عون وادارته وصفات القائمقام الحميدة وعلاقته الودية بالقناصل والتي كانت السبب في النهاية في عزله . وبما أن الشكاوى قد كثرت من طغيان الوالي والشريف وفسادهم لذلك قامت الحكومة التركية بإرسال العديد من البعثات لاستقصاء الحقائق ومدى صحة هذه الشكاوى ، الا أن الشريف أحبط مساعي هذه البعثات بما كان يقدمه لها من رشاوي جعلها تأتي وتعود لتكتب تقارير مرضية

عن وضع الحجاز . كان من أشد القناصل كرها للوالي والشريف القنصل عبد الرزاق (١٨٨٢ - ١٨٩٥ م) الذي كرس جهده للوقوف في وجه طغيانهم . هذا القنصل هوجم على حدود جدة وقتل مشكوكا ان للشريف يد في هذا الاعتداء . وقد حاول القناصل كلهم دون جدوى ازاحة الشريف عون عن مركزه مما زاد في سلطته التي عانى الحجاج والبدو منها أكثر من غيرهم لما فرضه عليهم من ضرائب . لقد أدى موقف الشريف هذا من البدو الى ازدياد هجومهم على الحجاج والمسافرين يشجعهم على ذلك عدم اطلاق الحراس عليهم النار مدعين بأنهم لم يعطوا أوامر بهذا الخصوص . كما اشتمل تقرير البان هذا على معلومات عن الجيش وكثرته وسوء حاله وتأخر رواتب أفراده ، وفي نهاية البحث يقترح ازالة كل من الشريف والوالي (١٤) .

على أن أبرز هؤلاء القناصل - في نظري - على الاطلاق هما القنصل جورج ديفي George Devey الذي كان قنصلا في جدة من الاول من ديسمبر سنة ١٨٩٦ م الى الخامس من ديسمبر سنة ١٩٠٥ والرجل الذي عاصره وشاركه مهمته معظم الوقت الشيخ محمد حسين Shaikh Mohammad Hussain الذي عمل كنائب قنصل ثم وكيل قنصل من ١٢ مارس ١٨٩٦ الى ١٩٠٨ م . لقد تميزت تقارير هذين القنصلين بغزارة المادة وتنوع المواضيع وكثرة التفاصيل . وربما ان هذا يكون راجع الى طول المدة التي قضياها في الحجاز الامر الذي أعطاهما الفرصة لمعرفة الوضع في الحجاز وما حوّلها من مناطق عن كثب . فمن بين تقارير ديفي التي ركز فيها على بعض المواضيع تقرير مؤرخ في الثامن من يوليو سنة ١٩٠٠ م تحدث فيه بالتفصيل عن الجيش النظامي التركي في الحجاز مينا نوعية وحداته وعتاده وأين يتركز ، وعن الجيش الغير نظامي هناك (١٥) . أما في تقرير آخر فقد كتب هذا القنصل بالتفصيل أيضا عن ميزانية جدة إيراداتها ومصروفاتها والحالة المالية فيها على ضوء هذه الميزانية (١٦) . كما لم يفقه أن يكتب عن الشريف عون الرفيق ، الرجل الذي شغل بال الكثير من القناصل والذي قلما تجد تقرير في هذه الفترة

بالذات الا وفيه شيء عنه . فقد أوقف عليه تقريراً كاملاً مكون من سبع صفحات مبيناً فيها مقالبه وصلحياته وحالة سجنونه السيئة التي اقترح تفتيشها ، هذا بالإضافة الى امور اخرى كثيرة^(١٧) . وفي تقرير آخر اعطى معلومات وافرة عن الاسعار والضرائب والتعليم والصحة والبدو وشغبهم وأمن الطرق والقرصنة وعدد جيش الشريف والسبب في عدم تحسن الادارة في الحجاز وقلة السفن التي تحرس الشواطئ والتي تستعمل أيضاً في نقل من انتهت خدمتهم من الجنود^(١٨) .

وأخيراً نجد في تقريره الذي أرسله في التاسع من سبتمبر سنة ١٩٠٣ معلومات مفصلة عن المدارس في كل مدينة من مدن الحجاز الرئيسية ونوعيتها وعدد طلابها^(١٩) . أما نائب القنصل حسين فقد أرسل الى سفارته تقارير كثيرة عالجت نفس المواضيع التي تطرق اليها ديفي أحياناً واختلفت عنها في بعض مواضعها أحياناً اخرى .

على أن تقارير القناصل لم تقتصر كما أشرت على الأمور التي تحدث في الحجاز وإنما تطرقوا أحياناً الى اعطاء بعض المعلومات التي كانت تحدث في المناطق المجاورة . مثال ذلك التقرير الذي أرسله ديفي في الثاني من نوفمبر سنة ١٩٠٣ م عن التحركات العسكرية التركية في عسير وعدد الجيوش التي تحارب هناك ومدى الخسائر التي تعرضوا لها^(٢٠) . وتقرير القنصل ريتشاردسون G. Richardson الذي قام بعمل القنصل في سنة ١٩٠٩ م والذي أرسل في الثالث عشر من سبتمبر سنة ١٩٠٩ الى سفارته يذكر فيها نجاح الامير محمد الادريسي في تثبيت قدمه في عسير وازدياد أتباعه وبدأ العمليات الحربية بينه وبين الأتراك^(٢١) .

ومن تلك التقارير ذلك الذي كتبه نائب القنصل حسين عندما كان يحدث أي من تطاحن على السلطة في نجد بين الملك عبدالعزيز آل سعود وآل الرشيد وموقف الأتراك المعادي لابن سعود ، ومحاولة الأخير كسب

الاتراك الى جانبه عندما طلب من الشريف حسين التوسط بينه وبينهم
مذكرا الاخير بأنه ليس ثائر ضد الدولة العثمانية وانما ضد آل رشيد
الذين اغتصبوا ملك آباءه واجداده وأنه هو الحاكم الشرعي لنجد (٢٢) .

تقييم وتحليل هذه التقارير والى اى مدى يمكن الاعتماد عليها :

ان أهمية هذه التقارير تكمن في أكثر من ناحية :

أولا : انها تعرضت لمواضيع كثيرة لم تسجلها أية مصادر اخرى .
فقد أحصى القناصل من الناحية السياسية على الاشراف والولاة حركاتهم
وسكناتهم ، مدى سلطتهم وصلاحياتهم ، محاسنهم ومساوئهم ، صلاحهم
وفسادهم ، علاقتهم ببعضهم وبالآخرين . ومن الناحية الادارية نجد أنهم
كتبوا لنا الكثير عن الجهاز الاداري في الحجاز وسواء كانت تخص جهاز
الاتراك أو الاشراف ومحاسن هذه الاجهزة ومساوئها . اما الامور
العسكرية فقد كان لها نصيب وافر من هذه التقارير ، فقد كتبوا عن الجيش
ونوعية وحداته وأفراده وتسليحه وتدريبه وحالته ومواقعه ومدى انضباطه،
كما تطرقوا بالتفصيل الى تحركات الاتراك العسكرية في المنطقة وسواء
كانت مع البدو أو الاشراف أو السكان أو كانت مع المناطق الأخرى
المجاورة . كذلك كتبوا بشيء من التفصيل عن الامور المالية من موارد
ومصرفات واعانات ، عن التجارة في الحجاز ، عن المدارس والمستشفيات
ومصادر المياه ، عن الموانئ البحرية والسفن الحربية وغير الحربية .
وباختصار فقد شملت كتاباتهم كل شيء رأوه أو سمعوا عنه أو حدث في
عهدهم بل حتى أحيانا عن امور حدثت قبلهم - لدرجة أن أي باحث لن
يخرج خلو اليدين من هذه التقارير .

ثانيا : صحة المعلومات التي وردت في هذه التقارير ، فما من شك
أن القناصل حاولوا - وهذا واضح في كثير من تقاريرهم - أن يتحروا
الصدق فيما يكتبون عنه وان يشعروا سفرائهم ووزراء الخارجية بذلك ،
فتراهم كثيرا ما يستخدمون الصيغ التالية : لقد أكد لي ... أخبرت من

مصدر موثوق ... فلان أخبرني . أخبرت من قبل أشخاص معلوماتهم أكيدة ... ان هذا الأمر حقيقة معروفة .. واذا لم يتأكدوا من مصادرهم فانهم يوضحون ذلك أحيانا فتراهم يكتبون : ان الشائعات رائجة عن ... وان الاخبار التي وصلت هنا ... وقد سمعت ... ويظهر .. وان الموضوع بقدر ما أستطيع أن أعرف . ومن الدلائل على صحة الكثير من المعلومات التي ترد في هذه التقارير ما كان يوليها اياه السفراء أحيانا من اهتمام وما يبدو أنه تجاهها من ثقة . مثال ذلك التعليق الذي أرسله السفير فيليب كاري Philip Currie الى دزير خارجيته ساليزبري عن عون الرفيق وبناء على التقارير التي وصلته عنه « ان هذا الشريف وغد من نوع فريد حتى في الحجاز » (٢٣) . وتعليق آخر هذه المرة من السفير نيقلاس اوكونور N. O'Connor على تقرير دينفي الذي يمتدح فيه الشريف علي باشا والذي يبدي فيه ارتياحه لتعيينه للشرافة اذ قال : « ان علي باشا كما تشير معلوماتنا الحالية يبدو أحسن مرشح لهذا المنصب » (٢٤) .

على أن هذا لا يمنع من كوننا نجدهم أحيانا يقعون في بعض الأخطاء والمبالغات التي قد تكون مقصودة أو غير مقصودة ، والتي قد يعود سببها الى امور منها عدم تأكدهم من صحة معلوماتهم أحيانا أو تحكم علاقاتهم وعواطفهم الشخصية في كتاباتهم أحيانا أخرى . هذا بالإضافة الى بعدهم في بعض الاحيان عن مكان وزمان وقوع الحادث مما يجعلهم يعتمدون على الرواية الذين قد يصدقون وقد يكذبون أو يبالغون .. ولذلك فائتسا نجد السفير أحيانا - ولو انها قليلة - يبدي شكوكه في صحة بعض هذه المعلومات . مثال ذلك ما ورد في تقرير القنصل زوهراب عن تعيين عبد المطلب للشرافة وأن الرأي العام والسلك الدبلوماسي في الحجاز يعتبر هذا تحديا لانجلترا ، وأن السلطان انما يريد في هذا بقوله ان مثل هذا الرأي قد لا يوجد ومبالغ فيه (٢٥) . ومن أمثلة تلك التقارير التي لعبت العلاقات الشخصية دورا في عدم دقتها ما كتبه دينفي عن الوالي أحمد راتب باشا عندما كانت علاقته به وثيقة ، فقد أوضح نائب القنصل حسين أن دينفي

يضحي بمصالح الرعايا البريطانيين في سبيل علاقته الودية مع الوالي ، الامر الذي يمكن أن يستتج منه أن ديفي - ان صح اتهام حسين - لم يعط السفير أحيانا صورة صحيحة لما يقع في المنطقة والتي تخص المصالح البريطانية (٢٦) . كما أن ذلك واضح من تضارب تقارير بعض القناصل أحيانا حول حكمهم علي والي أو شريف ، فبينما نجد أن هذا يسرف في ذمه نجد الآخر الذي يأتي بعده وحال استلامه العمل يبدأ في كيل المدح لذلك المذموم (٢٧) .

أما الأخطاء التي تقع أحيانا بسبب البعد عن زمن الأحداث فمن أمثلتها ذلك التقرير الذي كتبه زوهراب عن تاريخ الحجاز خلال النصف قرن الذي سبقه ، فقد ذكر أن ثورة الشريف عبد المطلب ضد السلطان بدأت في سنة ١٨٥٣ وان سببها كان الخلاف بين الشريف والوالي اذ أن هذا طبعاً من الأخطاء الواضحة (٢٨) .

ولكن على الرغم من تلك الأخطاء التي لم تحدث الا في حالات نادرة والتي لا يجب ان تؤخذ كدليل على التقليل من قيمة هذه التقارير ، ففي الحقيقة أن مدى صحة هذه التقارير قد تفوق أي كتاب اهتم في تحري حقائقه كاتب عصري محايد ، ولا أرى قيمة حقيقية لأي عمل يكتب عن هذه المنطقة وفي هذه الفترة دون الرجوع الى هذه التقارير .

ان هذه التقارير موجودة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن Public Record Office وغالبا في مجلدات وغير مفهرسة ولكن وثائقها مرتبة حسب تاريخها وبشكل تنازلي أي من الأقدم للأحدث . ومعظم هذه الوثائق أو التقارير تقع تحت الرقمين :

F.O. 195/ 151 - 2363 (Embassy and Consular Archives)

F.O. 78/1694 - 5484 (General Correspondence).

الراجع

- 1 — Hoskins, H., British Routes to India. N.Y. 1928. p. 65.
- 2 — Al-Amr, S., The Hijaz Under Ottoman Rule, 1869-1914, The Ottoman. Vali, The Sharif of Mecca & The growth of British influence. PH.D. Thesis presented to the University of Leeds, Feb. 1974. p. 264-293.
- 3 — Monahan, Jamez, Jid. No. 27. July, 3, 1908. 195/2286. For details see Al-Amr, OP. cit. pp. 212-216.
- 4 — Marston, T., Britain's Imperial Role in the Red Sea Area from 1800-1878. U.S.A. pp. Xi, 157f, 282, 500.
- 5 — Formore details about the Consuls and the Vice-Consuls who occupied the Consulate, see the F.O. Lists for the years. 1861. 1869, 1880, 1883, 1895, 1898, 1905, 1906, 1921, 1925.
- 6 — Sohrab to A. Layard. Jid. No. 12. May 12, 1879. F.O. 185/1251.
- 7 — Ibid. Jid. No. 28. July 17, 1879. F.O. 185/1375.
- 8 — Sohrab. Jid. June 1, 1881. F.O. 195/1375.
- 9 — Sohrab to Salisbury. Jid. March 12, 1879. F.O. 195/1251.
- 10 — Ibid. No. 28. April, 7, 1879. F.O. 78/2988.
- 11 — Ibid. Jid. March. 17, 1880. F.O. 195/1482.
- 12 — Jago to Dufferin. Jid. March 5, 1884. F.O. 195/1482.
- 13 — Jago. Report on the Revenue of the Hijaz. Jid. Jan 4, 29 1886. F.O. 195/1547.
- 14 — Alban to Herbert. Jid. Aug. 3, 1896. F.O. 195/1943.
- 15 — Devey to O'Conor. July 18, 1900, F.O. 195/2083.
- 16 — Devey. Budget Estimate for the Jeddah District. 1902. F.O. 195/2126.
- 17 — Devey. Memorandum. Inc. No. 3. in his desp. No. 82. Oct. 14, 1902, F.O. 195/2126.
- 18 — Devey. Jid. No. 82. Oct. 14, 1902. F.O. 195/2126.
- 19 — Devey. No 84. Sept. 9, 1903. F.O. 195/2148.
- 20 — Devey to O'Conor. No. 107, Nov., 2, 1903. F.O. 195/2148.

- 21 — Richardson to Lowther. No. 48. Sept. 13, 1909. F.O. 195/2320.
- 22 — Hussein, Memorandum. Jan. 3, 1905. Inc. in Devey's disp. to O'Conor, No. 5, Jan. 4, 1905. F.O. 195/2198.
- 23 — Currie to Salisbury. Cons. Sept. 19, 1895. Salisbury Papers (Christ Church) Vd. A. 135/49.
- 24 — O'Conor to Lansdowne. No. 766. Therapia. Oct. 31, 1905. F.O. 406/24.
- 25 — Layard to Salisbury. Pera. March. 31, 1880. Salisbury P. vol. A/ 17/ 99.
- 26 — Hussein to O'Conor. Jid. March 22, 1900. F.O. 195/2083.
- 27 — Al-Amr, Op. Cit. p. 218.
- 28 — Zoharb to Salisbury. Jid. No. 2. March 17, 1880. F.O. 195/1313.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی